العلاقات السببية بين التضخم و عرض النقود والإنفاق الحكومى
دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة من (١٩٨٠- ٢٠١٦)

د.نشوى محمد عبد ربه
مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة – جامعة طنطا

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقات السببية بين التضخم والعرض النقدى والإنفاق الحكومى فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٠- ٢٠١٦ ولذلك تم تقدير نموذج قياسي يتضمن عدد ثلاث متغيرات معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين والإنفاق الحكومي وعرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) وذلك بإستخدام منهجية جرانجر لاختبار العلاقات السببية، وإختبارات جذور الوحدة ، وإختبار (VAR) لتقدير النموذج وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية فى اتجاه واحد من عرض النقود إلى التضخم ،علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومى والتضخم.

وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح السياسات النقدية وربط التوسع النقدى بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وإصلاح السياسات المالية بما يكفل ترشيد الإنفاق الحكومى وتوجيه الإنفاق الحكومى للمجالات الإنتاجية .

Summary:

The objective of this study was to determine the nature of the causal relations between inflation, money supply and government spending in Egypt during the period from 1980 to 2016. Therefore, a standard model was estimated including three variables. The three variable variables are the inflation rate as measured by the consumer price index and two independent variables: government spending and broad money supply using the Granger methodology to test causal relationships, unit root tests, and VAR test to estimate the model. The study found a causal relationship in one direction of money supply to inflation, a two-way causal relationship between government expenditure and inflation.

The study recommended the need to reform monetary policies and to link monetary expansion to GDP growth rate and to reform financial policies to ensure rationalization of government expenditure and directing government expenditure on productive areas.

المصطلحات الأساسية :التضخم ، العرض النقدى (M2) ،الإنفاق الحكومى ، نموذج (VAR)، سببية جرانجر (Granger Causality) .

- **مقدمة:**

يعتبر التضخم واحد من أكثر المشاكل المزمنة في مصر حيث يفرض تكاليف باهظة على الاقتصاديات في المجتمع، ويضر الفئات الفقيرة ذات الدخل المنخفض والثابت، ويخلق عدم اليقين في جميع الجوانب الاقتصادية ويؤثر على أستقرار الاقتصاد الكلي، ويؤدي إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد وبالتالي يقلل من الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي. كما يؤدي التضخم إلى سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع، ويعرف التضخم بأنه ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمرور الوقت مما يؤثر على قيمة العملة ويقلل من قوتها الشرائية (Nguyen, 2015)، والتضخم من أهم العوامل الرئيسية التي تؤثر في الحكم على أداء الحكومات فكلما زاد معدل التضخم ترتب على ذلك إنخفاض ثقة الأفراد في الحكومة لذلك يجب على الحكومات أستخدام السياسات الاقتصادية الملائمة للحد من التضخم (Nguyen,2015). ويجد العديد من الاقتصاديين أن زيادة معدل التضخم قد ترجع إلى زيادة الإنفاق الحكومي وما يترتب عليها من زيادة في عرض النقود (فريد ومحمد ٢٠١٥) ،أن الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية وله تأثير كبير على النشاط الاقتصادي وأن عدم التوجيه السليم للإنفاق الحكومي قد يترتب عليه العديد من المشاكل الاقتصادية ومن أهمها حدوث تضخم (كداني، ٢٠١٧)، وذلك لان زيادة النفقات العامة ترجع إلى العديد من الأسباب وهي أسباب ظاهرة التي يترتب عليها تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابل ذلك زيادة في كمية السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، والأسباب الحقيقية هي التي تؤدي إلى زيادة فعليه في القيمة الحقيقية لتلك النفقات العامة (فريد ومحمد ٢٠١٥) ، لذلك يجب على الحكومات أن تقوم بالتحكم في الإنفاق الحكومي وذلك للسيطرة على العديد من الأنشطة الاقتصادية مثل التضخم والكساد.

كما نجد أن النظرية الكمية للنقود تقوم على عدد من الأفترضات ومنها أن أى تغير فى كمية النقود يؤدى إلى تغير بنفس النسبة والاتجاه فى المستوى العام للأسعار وذلك مع ثبات كلا من سرعة دوران النقود وحجم المعاملات (السيد و الرشيد، ٢٠١٥)، مما يعنى وجود أثر كبير للمعروض النقدى على مستويات التضخم .وبناء على ما سبق يتضح وجود علاقات قوية بين الإنفاق الحكومى والمعروض النقدى ومعدلات التضخم، لذلك فإن البحث يهدف إلى دراسة العلاقات السببية بين الإنفاق الحكومى والعرض النقدى والتضخم فى مصر خلال الفترة الزمنية من (١٩٨٠- ٢٠١٦) وذلك

لتحديد مدى تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على التضخم فى مصر خلال فتره الدراسة.

- **تطور معدل التضخم السنوى فى مصر خلال فترة الدراسة :**

تطور معدل التضخم السنوى فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٠- ٢٠١٥

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
١٩٨٠	٢٠,٨	١٩٨٦	٢٣,٩	١٩٩٢	١٣,٦	١٩٩٨	٣,٩	٢٠٠٤	١١,٣	٢٠١٠	١١,٣
١٩٨١	١٠,٣	١٩٨٧	١٩,٧	١٩٩٣	١٢,١	١٩٩٩	٣,٨	٢٠٠٥	٤,٩	٢٠١١	١٠,١
١٩٨٢	١٤,٨	١٩٨٨	١٧,٧	١٩٩٤	٨,١	٢٠٠٠	٢,٧	٢٠٠٦	٧,٦	٢٠١٢	٧,١
١٩٨٣	١٦,١	١٩٨٩	٢١,٣	١٩٩٥	١٥,٧	٢٠٠١	٢,٣	٢٠٠٧	٩,٣	٢٠١٣	٩,٤
١٩٨٤	١٧,٠	١٩٩٠	١٦,٨	١٩٩٦	٧,٢	٢٠٠٢	٢,٧	٢٠٠٨	١٨,٣	٢٠١٤	١٠,١
١٩٨٥	١٢,١	١٩٩١	١٩,٧	١٩٩٧	٤,٦	٢٠٠٣	٤,٥	٢٠٠٩	١١,٨	٢٠١٥	١٠,٤

- **إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولى (World Bank, 2017).**

بالنظر إلى الجدول السابق و حتى يسهل تحليل التطورات فى التضخم فى الفترة محل الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث فترات :

الفترة الأولى من (١٩٨٠- ١٩٩١) :

- نجد أنه خلال بداية الثمانينات كانت معدلات التضخم مرتفعة حيث أنها تراوحت بين ٢٠,٨% عام ١٩٨٠ ووصلت الى ١٩,٧% عام ١٩٩١ ويرجع ذلك إلى زيادة العجز المالي في تلك الفترات واتجاه السياسة النقدية لمحاولة تمويل العجز الحكومي .

الفترة الثانية من (١٩٩٢- ٢٠٠٢):

- نجد أنه مع بداية عام ١٩٩٢ بدأ هذا المعدل في الإنخفاض حيث كان ١٣,٦% ثم إنخفض تدريجيا حتى وصل إلى أدنى مستوى له عام ٢٠٠١ وهو ٢,٣% ويرجع ذلك إلى السياسات المالية والنقدية الإنكماشية التي تم أستخدامها خلال هذه الفترة وذلك نتيجة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى.

الفترة الثالثة من (٢٠٠٣- ٢٠١٥):

في عام ٢٠٠٣ بدأ معدل التضخم في الأرتفاع مرة اخرى وأصبح ٤,٥% ويرجع ذلك إلى أرتفاع الأسعار العالمية وإنخفاض قيمة الجنية امام الدولار

- وقد تزايد معدل التضخم بنسبة كبيرة مرة اخرى حتى وصل إلى ١٨,٣% عام ٢٠٠٨ وذلك نتيجة انتشار مرض انفلونزا الطيور.
- ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي منذ بداية ثورة ٢٥ يناير فقد وصل معدل التضخم الى ١٠,٤ عام ٢٠١٥.

- **مشكلة الدراسة:**

ترجع إلى مشكلة التضخم وما يترتب عليها من آثار سلبية على الاقتصاد المصري لذلك كان لابد من معرفة أهم العوامل التي تؤثر على التضخم لمحاولة إيجاد الحلول الممكنة لمعالجة هذه الظاهرة.

- **أهمية الدراسة :**

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية العلاقة بين التضخم وعرض النقود وبين التضخم والإنفاق الحكومى لأنها تعتبر من أهم الموضوعات الاقتصادية التى نالت أهتمام الكثير من الاقتصاديين، لكن هذه العلاقات لم تأخذ القدر الكافى من الأهتمام فى مصر خاصة فى الجانب القياسى، أى هل العلاقة بين التضخم دائرة حيث يقوم عرض النقود برفع معدلات التضخم ويؤدى ارتفاع التضخم إلى زيادة فى عرض النقود، وهل زيادة الإنفاق الحكومى يترتب عليها زيادة فى معدلات التضخم، لذلك يقوم البحث بمحاولة تحديد تلك العلاقات.

- **هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الاختبارات المستخدمة فى الاقتصاد القياسى لتحديد العلاقات السببية، وتحليل التطورات فى كل من الإنفاق الحكومى وعرض النقود ومعدل التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال فترة البحث، كما تهدف إلى دراسة طبيعة العلاقة السببية الثنائية بين معدلات النمو فى عرض النقود ومعدلات التضخم وكذلك العلاقات السببية الثنائية بين الإنفاق الحكومى ومعدلات التضخم.

- **منهج الدراسة :**

اتبعت هذة الدراسة عدة مناهج وهى المنهج الوصفى لتحليل متغيرات الدراسة و المنهج القياسى لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات محل الدراسة وذلك وفق ثلاث مراحل:

- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test) بأستخدام اختبار ديكى فوللر الموسع (Augmented Dickey – Fuller (ADF)).
- اختبار نموذج الانحدار الذاتى ((Vector Auto Regression (VAR) .
- اختبار سببية جرانجر (Granger Causality) .

- **فروض الدراسة :**

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

١ – توجد علاقة سببية تتجه من عرض النقود إلى التضخم .

٢ – توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومى إلى التضخم .

- **خطة الدراسة :**

١ – المقدمة.

٢ – الدراسات السابقة.

٣ – الإطار النظرى للدراسة.

٤ – المنهجية المستخدمة فى تقدير النموذج.

٥ – النتائج والتوصيات.

- **الدراسات السابقة :**

١–دراسة (شطناوى، ٢٠١١):

قامت هذه الدراسة على تحليل اتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية (الجارية والرأسمالية) والناتج المحلي الإجمالي والعلاقات السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم والبطالة خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٩) في الأردن وذلك بإستخدام تحليل التكامل المشترك واختبار جرانجر للسببية .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.
- وجود علاقة طردية بين النفقات الجارية والتضخم .
- وجود علاقة عكسية بين النفقات الرأسمالية والبطالة .

٢- دراسة (حمود، ٢٠١١):

تستهدف هذه الدراسة تحديد أثر العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي وسعر الصرف على التضخم في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٧) وقد أستخدمت الدراسة التكامل المشترك لجوهانس لأختبار العلاقات التوازنية بين المتغيرات وكذلك تحديد درجة التكامل للمتغيرات بإستخدام اختبار جذر الوحدة .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة توازنية بين جميع المتغيرات محل البحث في المدى الطويل .
- وجود علاقة طردية بين جميع المتغيرات محل البحث.
- اتجاه العلاقة السببية من جميع المتغيرات الى التضخم.

٣- دراسة (Sola & Peter, 2013):

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم في نيجريا خلال الفترة من (١٩٧٠- ٢٠٠٨) وذلك بأستخدام نموذج (VAR) .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين عرض النقود ومعدلات التضخم .
- وجود علاقة سببية بين معدل الفائدة ومعدل التضخم .
- يبدأ اختبار السببية من عرض النقود إلى التضخم ومن سعر الفائدة إلى التضخم ومن سعر الفائدة إلى العرض النقدي.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين العرض النقدي والنفقات الحكومية السابقة أي أن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى زيادة نفقات الحكومة.

٤- دراسة (Bozkurt, 2014):

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم والنمو الاقتصادي في تركيا بإستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة الزمنية من فبراير ١٩٩٩ إلى فبراير ٢٠١٢ وذلك بإستخدام اختبار (Contegration test).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن عرض النقود وسرعة دوران المال هي محددات رئيسية للتضخم على المدى الطويل في تركيا.
- أن إنخفاض الدخل بنسبة ١% يقلل بشكل مباشر من التضخم بنسبة ١%.

٥- دراسة (فريد و محمد، ٢٠١٥):

قامت هذه الدراسة على تحديد أثر كلا من عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) والإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر، وذلك بإستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة من (١٩٨٠-٢٠١٢) وذلك بإستخدام نموذج قياسي يتضمن كلا من النفقات العامة للدولة وعرض النقود كمتغيرين مستقلين ومعدل التضخم كمتغير تابع وقد تم إستخدام اختبار التكامل المشترك وطريقة (The Granger Causality).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود تأثير كبير لعرض النقود والإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود والتضخم في الجزائر .
- أن الانحراف الحقيقي للتضخم عن التوازن يأخذ ما مقداره ١,٣٨ سنة للعودة إلى التوازن في حالة الصدمات الاقتصادية .

٦-دراسة (Nguyen, 2015):

تقوم هذه الدراسة على بحث آثار كلا من العجز المالي وعرض النقود بالمعنى الواسع (M2) على التضخم في البلدان الاثيوية، بنجلاديش، كمبوديا، اندونيسيا، ماليزيا، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تايلاند، فيتنام، في الفترة من (١٩٨٥-٢٠١٢) وذلك بإستخدام طريقتين للتقدير (Pooled Mean Group (PMG) estimation-based error correction model and the panel differenced GMM.(General Method of Moment))

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2) له تأثير إيجابي كبير على التضخم وذلك وفقا لطريقه (PMG) فقط
- بينما وجد أن العجز المالي والإنفاق الحكومي وأسعار الفائدة هي المحددات الهامة للتضخم في طريقه كلا من (PMG) ، (GMM) .

٧-دراسة (السيد والرشيد، ٢٠١٥):

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) وذلك عن طريق تحليل بيانات شهرية بإستخدام طريقة (The Granger Causality).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود تكامل مشترك بين معدلات النمو في عرض النقود ومعدلات التضخم .
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عرض النقود والتضخم في المدى القصير.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من عرض النقود إلى التضخم في المدى الطويل.

٨-دراسة (القيزانى، ٢٠١٥):

أستهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق القومي والتضخم في الاقتصاديات النفطية بشكل عام والاقتصاد الليبي بشكل خاص وذلك خلال الفترة من (١٩٧٠-٢٠١١) وقامت هذه الدراسة على فرضية أن الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي وإجمالي الاستثمار لهم دور مهم في تغذية ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبى.

وقد توصل الباحث إلى الأتى :

- أن زيادة الاستهلاك بشقية الحكومي والخاص له دور في تغذية الضغوط التضخمية.
- أن مساهمة الاستثمار الإجمالي في التضخم يرجع إلى فترات الابطاء بين حدوثه وبين بدء الحصول على العائد منه.
- أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي الى تأثير مباشر على حجم السيولة المحلية.

٩-دراسة (Denbel et al., 2016):

قامت هذه الدراسة على اختبار العلاقة السببية بين التضخم والعرض النقدي وبين التضخم والنمو الاقتصادي في إثيوبيا وذلك خلال الفترة من (١٩٧٠/١٩٧١-٢٠١٠/٢٠١١) وذلك بإستخدام اختبار (The Johansen Co integration).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود علاقة طويلة المدى ثنائية الاتجاه بين التضخم والعرض النقدى.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التضخم على المدى الطويل.
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من عرض النقود والنمو الاقتصادي إلى التضخم على المدى القصير.

١٠ - دراسة (Su et al., 2016):

تبحث هذه الدراسة العلاقة السببية بين نمو المعروض النقدي الصيني والتضخم وذلك بإستخدام بيانات شهرية (خلال الفترة من يناير ١٩٩٧- ديسمبر ٢٠١٤) وإستخدام الاختبارات الآتية (Granger full – Sample Causality test and Sub –Sample rolling – Window estimation test).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود علاقة أحادية الاتجاه من التضخم إلى نمو المعروض النقدي ومع ذلك عند النظر إلى التغيرات الهيكلية وجدت الدراسة أن العلاقات قصيرة المدى بإستخدام بيانات العينة الكاملة غير مستقرة، لذلك لا يمكن الاعتماد على الاختبارات السببية السابقة .
- بذلك قام الباحث بإستخدام اختبار أخرى وهو (Time varying rolling– window) لإعادة النظر في العلاقة السببية وأوضحت النتائج أن نمو المعروض النقدي له آثار ايجابية وسلبية على التضخم في عدة فترات فرعية، كما أن التضخم في الصين ليس مستقرا على مر الزمن، بل أنه يظهر انحرافات على المدى القصير.

١١ - دراسة (Kaplan & Gungor. 2017):

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين عرض النقود ومعدل الفائدة ومعدل التضخم في تركيا بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وذلك بإستخدام بيانات شهرية من شهر يناير ٢٠٠٨ إلى شهر ديسمبر ٢٠١٥ وباستخدام أسلوبين لتحليل البيانات وذلك

بإستخدام نموذج (VAR) لتحليل البيانات (The generalized variance decomposition and the cholesky variance decomposition).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أنه عند تحليل الاقتصاد الكلي فإن جميع المتغيرات مثل عرض النقود ومعدلات الفائدة ومعدلات التضخم يؤثر بعضها على بعض عند التحليل ،على سبيل المثال وجد الباحث أنة خلال فترة زمنية١٢ شهر حدث تغير في معدل التضخم ووجد أن ذلك يرجع بنسبة ٦% إلى المعروض النقدي وبنسبة ٥,٩% إلى سعر الفائدة وفي نفس الوقت فإن التغير في سعر الفائدة يرجع بنسبة ٢٠% إلى معدل التضخم وبنسبة ٢,٤% إلى المعروض النقدي .

١٢ - دراسة (Onoh & James, 2017):

قامت هذه الدراسة بالمقارنة بين نظريات المدرسة النقدية والمدرسة الكينزية مع السياسات الاقتصادية النيجيرية بشأن عرض النقود والتضخم على مدى فترة ثلاثين عاماً من (١٩٨١-٢٠١٥) وأستندت فروض هذه الدراسة على الآراء المعارضة لهذه المدارس الفكرية حول تأثير العرض النقدي على الأسعار. ولتحليل الانحدار قام الباحث بإستخدام نموذج يحتوي على معيارين وهما (AIC and Schwarz Criterion).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- قبول الفرضية البديلية التي تشير إلى أن العرض النقدي له تأثير كبير على التضخم ورفض الفرضية القائلة بأن العرض النقدي ليس له تأثيرا كبيرا على التضخم .

١٣- دراسة (Ditimi et al., 2017) :

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين عرض النقود والتضخم في نيجيريا خلال الفترة الزمنية (١٩٧٠-٢٠١٦) بإستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية، وتم إستخدام نموذج الانحدار (Co-integration and Autoregressive Dynamic Error Correction Model (ADLECM)).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن المعروض النقدي لا يؤثر بشكل كبير على التضخم سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير وقد يرجع ذلك إلى حالة الركود خلال فترة الدراسة .

- أستخدم الباحث تحليل آخر وهو (The Granger Causality) وقد أثبتت النتائج أنه لا يوجد علاقة سببية بين عرض النقود والتضخم في نيجريا خلال فترة الدراسة.

١٤- دراسة (Nawaz et al., 2017):

تركز هذه الدراسة على دراسة تأثير مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي على التضخم في باكستان وإيجاد علاقة الارتباط والعلاقات السببية بينهم وذلك بإستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٢) وقد تم إستخدام الاختبارات التالية (Regression analysis, Correlation Coefficient and Granger Causality).

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أن المعروض من النقود والإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية والاستثمار الأجنبي المباشر لهم أثر إيجابي على التضخم، في حين يظهر سعر الفائدة تأثير سلبي علي التضخم في باكستان.

١٥- دراسة (كدانى، ٢٠١٧):

قامت هذه الدراسة بتحديد أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في السودان خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٥).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في السودان.

الخلاصة من الدراسات السابقة:

نجد أنة من خلال المسح المرجعى للدراسات السابقة و من نتائج معظم هذه الدراسات أن هناك جدل حول اتجاه السببية بين عرض النقود والتضخم وبين الإنفاق الحكومى والتضخم على الرغم من وجود علاقة ايجابية قوية بينهم ، لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو دراسة العلاقات السببية بين الإنفاق الحكومى والعرض النقدي والتضخم في مصر خلال الفترة من (١٩٨٠- ٢٠١٦) حيث أنة على حد علم الباحث لم يتم قياس هذه العلاقة السببية فى مصر فى هذه الفترة الزمنية.

الإطار النظرى للدراسة

المبحث الأول:- التضخم:

أولا: تعريف التضخم:

يتعدد تعاريف التضخم وذلك لارتباطه بالعديد من الظواهر الاقتصادية حيث عرفه البعض على أنه ظاهرة نقدية فقالوا أن التضخم هو:" زيادة في كمية النقود يترتب عليها ارتفاع فى الأسعار (علقم، ٢٠١١).

بينما يرى البعض الآخر أن التضخم ظاهرة سعريه وذلك كما عبر عنه مارشال بأنه "الأرتفاع المستمر في الأسعار وهو زيادة متوالية تبقى لفترة معينة (مرقس، ٢٠٠٩).

ثانيا: أنواع التضخم:

١ - التضخم الحقيقى:

يحدث هذا النوع عندما لا يترتب على الزيادة في الطلب الكلي زيادة مماثلة في الإنتاج، لذلك ترتفع الأسعار وذلك لمواجهة فائض الطلب لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

٢ - التضخم المكبوت:

حيث تقوم الدولة بوضع ضوابط وقيود لتحديد المستويات العليا للأسعار وذلك من خلال تجميد الأسعار وتثبيت أسعار الفائدة والرقابة على الصرف (عبد الفتاح، ٢٠١٢).

٣ - التضخم الجامح :

يرجع هذا النوع من التضخم إلى الأرتفاع المستمر والمتسارع في المستوى العام للأسعار، وهو أكثر أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد، حيث يترتب عليه إنخفاض القوة الشرائية للنقود وفقدان النقود قيمتها كمخزن للقيمة.

٤ - التضخم الزاحف:

يحدث هذا النوع من التضخم عند زيادة الطلب مع ثبات العرض مما يؤدي إلى أرتفاع المستوى العام للأسعار بصورة بطيئة (نعيم وأخرون، ٢٠١٤).

ثالثا :أسباب التضخم:

١ – التضخم الناشئ عن زيادة الطلب:

حيث تكون الزيادة في الطلب الكلي أكبر من الزيادة في العرض الكلي مما يؤدي إلى أرتفاع المستوى العام للأسعار، ويرى الاقتصاديون الكلاسيكيون أن التضخم ينتج من الزيادة السريعة في عرض النقود مما يحفز هذا النوع من التضخم (السيد والرشيد، ٢٠١٥).

٢ – التضخم الناشئ من أرتفاع النفقات:

ويحدث ذلك بسبب الممارسات الاحتكارية لأصحاب الأعمال حيث يرفعون الأسعار دون زيادة في الطلب، وكذلك بسبب زيادة التكاليف التشغيلية التى ترجع إلى زيادة أجور العاملين (عبدالفتاح، ٢٠١٢).

٣– التضخم الهيكلي:

يحدث بسبب تغيرات كلية في تركيب الطلب الكلى أو الطلب النقدي وفي هذه الحالة تكون الأسعار قابلة للأرتفاع ولا تكون قابلة للإنخفاض على الرغم من إنخفاض الطلب.

رابعاً: قياس التضخم:

١– **الرقم القياسي للأسعار:** تعددت المؤشرات المستخدمة في قياس التضخم وأهم هذه المؤشرات هو الرقم القياسي للأسعار ويعرف بأنه:" مقياس التغير النسبي في مؤشر ما أو مجموعة من المؤشرات خلال فترة زمنية معينة ومقارنتها بفترة زمنية سابقة ويجب أن يتم اختيار نسبة الأساس بحيث تكون نسبة فيها استقرار اقتصادي وسياسي" (الصديق وإبراهيم، ٢٠٠٧).

أ – **الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):** وهو عبارة عن التغير في مستوى أسعار الإنفاق المختلفة للمستهلك خلال فترة زمنية معينة (محمد، ٢٠١٥).

ب– **الرقم القياسي لأسعار المنتج:** يقيس التغيرات فى مستوى الأسعار عند مراحل الإنتاج.

ج – **الرقم القياسى الضمنى =**

$$\frac{\text{الدخل القومى الإجمالى بالأسعار الجارية فى سنة معينة}}{\text{الدخل القومى الإجمالى لنفس السنة بالأسعار الثابتة}} \times ١٠٠$$

ويتضمن هذا المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات في الاقتصاد القومي وذلك مثل السلع الوسيطة أو الإنتاجية أو الاستهلاكية النهائية.

٢ - **الفجوة التضخمية:**

أ - يستخدم معيار فائض الطلب النقدي كمقياس للفجوة التضخمية حيث يساوي الطلب الكلي النقدي مطروحا منه الدخل القومي الحقيقي (السيد و الرشيد، ٢٠١٥).

ب- يستخدم معيار فائض المعروض النقدى كمقياس للفجوة التضخمية ويمكن قياسة بمقدار الزيادة فى كمية النقود المعروضة عن نسبة الدخل الحقيقى الذى يرغب الأفراد بالاحتفاظ به فى شكل نقود سائلة وذلك خلال فترة زمنية معينة (محمد، ٢٠١٥) .

٣- **معيار الاستقرار النقدى (الضغط التضخمي):**

يتم فيه مقارنة نسبة التغير للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مع نسبة التغير في كمية النقود حيث يكون معدل الضغط التضخمي = التغير النسبي في كمية النقود – الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (نعيم وأخرون، ٢٠١٤) .

وكلما كان معدل الضغط التضخمى عاليا مما يعني زيادة معدلات التضخم وبالتالي تزداد الأسعار بنسبة أعلى ولكن إذ كان هذا المعدل مساويا للصفر مما يعني تحقيق استقرار فى المستوى العام للأسعار (محمد، ٢٠١٥) .

٤ - **معيار الإفراط النقدي:** يستند هذا المعيار إلى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هو السبب الأساسي في ارتفاع الأسعار .

٥ - **الأرقام القياسية المرجحة:** استخدمت هذه الأرقام حيث أن الأرقام القياسية للأسعار وحدها قد تتجاهل الأهمية النسبية للسلع وتم الاتفاق في المراجع الإحصائية على إمكانية إستخدام ثلاثة أرقام قاسية مرجحة (الصديق – إبراهيم ٢٠٠٧) وهي :

أ - الرقم القياسى: المرجح بأوزان وكميات سنة الأساس ويعرف برقم لاسبير (La Speyres Index).

ب- الرقم القياسي باش المرجح بكميات فترة المقارنة (La Paache index) (نعيم وأخرون، ٢٠١٤) .

جـ- الرقم المرجح برقمي باش ولاسبير ويعرف برقم فيشر (Fisher index).

المبحث الثانى :عرض النقود

أولا :تعريف عرض النقود: ويعرف عرض النقود بأنه "كمية النقود المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة".

١- **المفهوم الضيق لعرض النقود M1:** أنها مجموعة النقد المتداول في مجتمع خلال فترة زمنية وتشمل على العملات المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية تحت الطلب .

٢- **المفهوم الواسع للعرض النقدي M2:** يتكون من العملية المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية بالإضافة إلى أشباه النقود (الودائع لأجل).

٣- **المفهوم الأوسع للعرض النقدي M3:** يشمل عرض النقود بالمعنى الواسع بالإضافة إلى الودائع الادخارية خارج البنوك التجارية مثل مؤسسات وصناديق الإدخار ،ويكون ذلك فى الاقتصاديات الصناعية ذات النظم المالية المتطورة .(عبد الصمد، ٢٠١٦).

ثانيا :مكونات العرض النقدى: (فريد ومحمد، ٢٠١٥)

١ - **النقود الورقية:** تتمثل في النقود الورقية المتداولة من بنكنوت وقطع نقدية.

٢- **النقود الكتابية:** هي النقود التي يتم تداولها عن طريق الكتابة من حساب بنك الى حساب بنك آخر وتتكون من مجموع الودائع تحت الطلب وودائع الحساب الجارى وصناديق التوفير.

٣- **أشباه النقود:** تتكون من الودائع المودعة بهدف الحصول على فوائد، والودائع لأجل بالإضافة إلى الأصول المالية المملوكة للوحدات غير المصرفية مثل سندات القروض وأوراق المالية العامة التي تصدرها الحكومة ويطلق عليها السيولة المحلية (السيد و الرشيد،٢٠١٥).

ثالثا : العلاقة بين التضخم وعرض النقود في المدارس الاقتصادية المختلفة:

١ - **الكلاسيك:**

- يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والأسعار وذلك مع افتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود، أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية تكون النقود فيها متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع (السيدوالرشيد، ٢٠١٥).

وقام فيشر بالتعبير عن العلاقة السببية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بهذه المعادلة:

$$MV=PT$$

حيث M: كمية النقود، V: سرعة دوران النقود P:متوسط الأسعار T: كمية السلع والخدمات

- ثم بعد ذلك قام الكلاسيك الجدد بتقديم تفسير جديد لهذه العلاقة وذلك من خلال اقتصاديو جامعة كامبردج حيث رأي هؤلاء أن حركة الأسعار أو معدل التضخم تتناسب طردياً مع كمية النقود وتتناسب عكسيا مع حجم الناتج ومعدل الطلب على النقود، وتقوم هذه الفرضية على ثبات حجم الناتج مما يعني أن الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل في الأجل القصير (نورين، ٢٠٠٨)

٢- نظرية الأرصدة النقدية:

وقام الفريد مارشال بالنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد، حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في شكل أرصدة نقدية، وانشق مارشال نظريته من معادلة المبادلات لفيشر.

حيث عوض عن حجم المبادلات T بالدخل Y وبالتالي تأخذ معادلة الارصدة النقدية الشكل التالي:

$$MV=PY \qquad M=PY/V$$

ويمكن استبدال مقلوب سرعة دوران النقود 1/V بالرمز K بحيث تصبح المعادلة

$$M=KPY$$

حيث M: كمية النقود K: مقلوب سرعة دوران النقود PY: الدخل القومي

وهذا يعني أنه كلما زاد مقدار الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كلما قلت سرعة دوران النقود والعكس صحيح (فرحان، ٢٠١٥).

٣ - الكينزيون والنقديون:

أ - يرى الاقتصاديين النقديين أن الزيادات المرتبطة بمستوى الطلب الكلي وما يصاحبها من تأثير على العرض هو ما يؤدي إلى تضخم الطلب.بينما يرى الكينزيون أن الزيادة في تكاليف الإنتاج يترتب عليها حدوث تضخم خاصة عندما ندمج التكاليف الإضافية للسلع والخدمات في الأسعار ويعتقد الكينزيون أن أجور ورواتب العمال الذين هم جزء من تكاليف الإنتاج تؤثر على أسعار المنتجات

وبالتالي فإن زيادة مرتبات وأجور العمال يترتب عليها زيادة تكاليف الإنتاج وزيادة في معدلات التضخم، وتتقلص القوة الشرائية للنقود مع زيادة التضخم كما تنخفض المدخرات من حيث القيمة حيث يزداد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ويرى الكينزيون أنه يمكن زيادة قيمة المال أثناء التضخم عند القيام بالاستثمارات. يفترض النقديون دائما أن التضخم هو متغير تابع وعرض النقود هو المتغير المستقل ، بينما يرى الكينزيون أن التضخم هو المتغير المستقل، في حين ان عرض النقود هو المتغير التابع (Onoh & James. 2017).

٤- **المدرسة النقدية الحديثة للنقود (تحليل فريدمان):**

أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار كبيرة على الطلب الكلي والناتج والأسعار حيث أنه في المدى الطويل يؤثر على المستوى العام للأسعار فقط ولكن في المدى القصير يؤثر المعروض النقدي على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل القومي تأثير مباشر (عبدالصمد، ٢٠١٦).

٥ - **المدرسة الماركسية:** يرى أنصار هذه المدرسة أن أرتفاع تكلفة إنتاج السلع والخدمات يؤدي إلى حدوث تضخم، وهو ما يرغب فيه أصحاب رؤوس الأموال، حيث يكون الهدف هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح من خلال رفع أسعار السلع والخدمات، مما يترتب عليه زيادة في معدلات التضخم (نورين، ٢٠٠٨).

المبحث الثالث :الإنفاق الحكومى:

أولا –تعريف النفقه العامه فى الاقتصاد المعاصر :

١ - **النفقة العامة لغة :** النفق ما انفق، وأنفق المال : صرفه والنفاق بالكسر جمع النفقة.

٢- **الإنفاق العام اصطلاحاً:** هى مبلغ نقدى يخرج من الذمة الماليه للدولة بقصد اشباع حاجه عامه (على ٢٠١٧).

ثانيا– عناصر النفقة العامة فى الاقتصاد المعاصر:

١ - **الصفة النقدية للنفقة :**لكى تكون النفقة عامه يجب أن تأخذ شكل نقدى سواء كانت هذه النفقة من أجل تسيير المرافق العامة أو إذا كانت تلك النفقات من أجل المساعدات والإعانات الاجتماعية (المزروعى، ٢٠١٢) .

٢- **القائم على النفقة** : النفقة فى الاقتصاد المعاصر يجب أن تصدر من شخص عام كالدولة ولذلك فإذا صدرت من شخص خاص حتى اذا كان الهدف منها تحقيق منفعه عامه فهى لا تعد نفقه عامه .

٣- **المنفعة العامة التى تعود بسبب النفقة:** تصدر النفقات العامة بهدف اشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام وبالتالى فان النفقات إذا اقتصر نفعها على شخص بعينه فلا تعد نفقه عامه (على، ٢٠١٧).

ثالثا - تقسيم النفقات فى الفكر المعاصر :

١- **التقسيم الوظيفى للنفقات :**

أ- **النفقات الاقتصادية:** تشمل هذه النفقات كل ما ينفق على الخدمات الأساسيه كالنقل والمواصلات والإعانات الاقتصادية التى تقدمها الدولة للمشاريع الخاصه والعامة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية .

ب-**النفقات الإدارية:** وهى النفقات المتعلقة بالدفاع والأمن والعدالة .

ت-**النفقات الاجتماعية:** وتشمل توفير التعليم وخدمات الصحه للمواطنين وإعانات الفئات محدوده الدخل وإعانات البطالة .

ث-**النفقات المالية:** وهى النفقات المخصصة لخدمه فوائد الدين العام والسندات المالية.

ج-**النفقات العسكرية:** نفقات دعم القوات المسلحة وبرامج التسليح .

٢-**تقسيم النفقات حسب طبيعتها :**

أ- **النفقات الحقيقية:** تعنى أستخدام جزء من القوه الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لأقامة المشاريع التى تشبع الحاجات العامة، وتؤدى تلك النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة فى الناتج القومى .

ب-**النفقات التحويلية:** هى تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى اخرى داخل المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدى إلى زيادة الناتج القومى لكن يترتب عليها إعاده توزيعه ،اى نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى .

٣- **تقسيم النفقات حسب دوريتها :**

أ- **النفقات العادية:** وتتكرر هذه النفقات بصفة منتظمة كل سنة فى الميزانية العامة للدولة وذلك مثل مرتبات الموظفين ونفقات التعليم والصحة العامة ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها .

ب-**النفقات غير العادية:** هى تلك النفقات التى لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة فى الميزانية العامة للدولة اى تأتى بصفة استثنائية لمواجهه ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مثل النفقات الحربية ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية (لعجال، ٢٠١٦).

رابعا – دور الإنفاق الحكومى فى معالجه التضخم:

فى حاله التضخم: اى عندما يكون الطلب الفعلى أعلى من المستوى الذى يحقق التوظف الكامل فإن الحكومة تقوم بتخفيض الإنفاق العام مما يترتب عليه إنخفاض فى النقود المتداولة داخل المجتمع وبالتالى إنخفاض فى الطلب على السلع والخدمات مما يؤدى إلى إنخفاض المستوى العام للأسعار وعلاج التضخم .

النموذج القياسى :

- **مصادر بيانات الدراسة :** تم الحصول على بيانات الدراسة من احصائيات World Development Indicator (WDI.2017) وهى بيانات سلسلة زمنية لكل من :
- (معدل التضخم) IR= Inflation Consumer Price
- (M2 المعروض النقدى Broad Money of GDP%)
- (الإنفاق الحكومى) GS= General government final consumption expenditure of GDP فى مصر وذلك خلال الفترة من (١٩٨٠- ٢٠١٦).

١ - إختبار جذور الوحدة (Testing for unit Roots)

يعتمد هذا البحث على بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة من (١٩٨٠ – ٢٠١٦) ونظراً لأن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية هى سلاسل غير مستقرة ، لذلك يجب بداية تحديد درجة استقرارية السلاسل بأستخدام اختبار جذر الوحدة وذلك اعتمادا على اختبار ديكى فوللر الموسع (Augmented Dickey–Fuller

ADF)، ويقيس مدى أستقرار البيانات وهل هى متكاملة من الرتبة صفر **I**(0) اى مستقرة فى مستواها أو من الرتبة **I**(1) اى مستقرة عند مستوى الفرق الأول.

وتشير النتائج الواردة فى الجدول (١) إلى أن كل متغيرات الدراسة (التضخم، المعروض النقدى، الإنفاق الحكومى) مستقرة فى مستواها حيث أن جميع المتغيرات من الرتبة صفر **I**(0) .

جدول رقم (١)

نتائج إختبارات جذر الوحدة (ADF)

المتغير	اتجاه أو ثابت	عدد فترات الإبطاء	إحصائية الأختبار	القرار
معدل التضخم (IR)	ثابت	صفر	٢,٨٧- (٠,٠٥)	مستقر **I**(0)
المعروض النقدى (M2)	ثابت	٣	٣,٩٢-(٠,٠٠٥)	مستقر**I**(0)
الإنفاق الحكومى (GS)	ثابت	١	٣,١٩-(٠,٠٣)	مستقر**I**(0)

الأرقام بين الأقواس هى قيمة ال (P- value) لإحصائية إختبار (ADF)

١ – إختبار نموذج الانحدار الذاتى ((Vector Auto Regression (VAR)

هو نموذج قياسى اقتصادى للسلسلة الزمنية المستقرة ،حيث يتم استخدام (VAR) للتحقق من الصدمات الخارجية أو التأثيرات على المتغيرات الداخلية .وتعطى هذة النماذج نفس الأهمية لكل المتغيرات بأعتبارها كلها داخلية حيث يؤثر كل متغير على الأخر (Sola & Peter, 2013)، ويشترط هذا أستقرار جميع المتغيرات ويستخدم للتنبؤ بقيمة المتغيرات ، لذلك فقد تم أستخدامة فى هذة الدراسة لاختبار العلاقات السببية بين المتغيرات حيث يمكن استخدام كل متغير للتنبؤ بقيمة المتغيرات الأخرى (Kaplan & Gungor, 2017).

وانطلاقا من نتيجة إختبار جذر الوحدة الموضح سابقا ،يمكن أن نقوم بتقدير النموذج بأستخدام ال(VAR)، ولتقدير هذا النموذج لابد أولا من تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء وقد تم ذلك بأستخدام قاعدة Akaike Information Criterion (AIC) ووجدنا أن عدد فترات الإبطاء المثلى هى ٢،لذلك تم تقدير نموذج ال(VAR) بعدد فترات إبطاء ٢.

بالنظر إلى النموذج نجد أن المتغيرات المستقلة وهى العرض النقدى والإنفاق الحكومى تفسر حوالى ٧١%من التغيرات التى تمت فى معدلات التضخم خلال الفترة من (١٩٨٠ – ٢٠١٦) .

ونجد أن مستوى المعنوية أكبر من ١,٩٦ لذلك فهو معنوى عند جميع المستويات مما يعنى أن كلا من العرض النقدى والإنفاق الحكومى ذو تأثير على التضخم. حيث نجد أن مستوى المعنوية للعرض النقدى عند فترة إبطاء واحدة [2.17470] وعند فترتى إبطاء [2.47436-]، ومستوى المعنوية للإنفاق الحكومى عند فترة إبطاء واحدة [2.57004-] وعند فترتى إبطاء [2.90474] .وتشير النتائج فى العمود الأول فى الجدول رقم (٢) إلى الأتى: أن هناك تأثير إيجابى للعرض النقدى على معدلات التضخم فى فترة الإبطاء الأول وقد يرجع ذلك إلى سرعة أستجابة الأسعار للتغيرات فى العرض النقدى، بينما نجد أن هناك تأثير إيجابى للإنفاق الحكومى على التضخم فى فترة الإبطاء الثانى وقد يرجع ذلك إلى بطء أستجابة الأسعار للتغيرات فى الإنفاق الحكومى .

جدول رقم (٢)

تقدير النموذج باستخدام VAR

GS	M2	IR	
-0.069318	-0.429720	0.305234	IR(-1)
(0.02786)	(0.23282)	(0.15320)	
[-2.48830]	[-1.84572]	[1.99234]	
0.012252	0.116050	0.371038	IR(-2)
(0.02433)	(0.20337)	(0.13382)	
[0.50351]	[0.57065]	[2.77262]	
-0.003184	1.035467	0.373717	M2(-1)
(0.03125)	(0.26115)	(0.17185)	
[-0.10189]	[3.96501]	[2.17470]	
0.014979	-0.117748	-0.375215	M2(-2)
(0.02757)	(0.23044)	(0.15164)	
[0.54323]	[-0.51096]	[-2.47436]	
0.883988	0.305627	-2.022094	GS(-1)
(0.14306)	(1.19567)	(0.78679)	

[6.17895]	[0.25561]	[-2.57004]	
0.068714	0.546341	2.288530	GS(-2)
(0.14326)	(1.19729)	(0.78786)	
[0.47965]	[0.45632]	[2.90474]	
0.934981	0.639842	0.713664	R-squared

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 10

٢ - اختبار سببية جرانجر (Granger Causality):

يستخدم نموذج Granger فى اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصاديةويتم تحديد طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين المتغيرين x_t,y_t طبقاً لنتائج اختبار فرضية العدم(H_0: δ_i=0) حيث يتم قبول الفرض العدم إذا كانت قيمة P>0.05 مما يعنى عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين. ويتم رفض الفرض العدم اذا كانت قيمة P<0.05مما يعنى وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

بالنظر إلى الجدول رقم (٣) نجد أنه عند M2 (العرض النقدى) فإن P=0.027 أى أقل من ٠.٠٥ بالتالى نرفض الفرض العدم: أى توجد علاقة سببية من M2 (العرض النقدى) إلى IR (التضخم). عند GS (الإنفاق الحكومى) فإن P=0.014 أى أقل من ٠.٠٥ بالتالى نرفض الفرض العدم :أى توجد علاقة سببية من GS (الإنفاق الحكومى) إلى IR (التضخم).

بالنظر إلى الجدول رقم (٤)عند IR (التضخم) فإن P=0.15 أى أكبر من ٠,٠٥ وبالتالى نقبل الفرض العدمى : أى لا توجد علاقة سببية من IR (التضخم) إلى M2 (العرض النقدى) .

بالنظر إلى الجدول رقم (٥)عند IR (التضخم) فإن P=0.02 أى أقل من ٠,٠٥ وبالتالى نرفض الفرض العدمى: أى توجد علاقة سببية من IR (التضخم) إلى GS (الإنفاق الحكومى) .

جدول رقم (٣)

Dependent variable: IR

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0276	2	7.180345	M2
0.0143	2	8.488443	GS
0.0012	4	18.02686	All

جدول رقم (٤)

Dependent variable: M2

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.1552	2	3.725793	IR

جدول رقم (٥)

Dependent variable: GS

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0252	2	7.364509	IR

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 10

نتائج البحث :

فى هذة الدراسة ،حاولنا اختبار العلاقات السببية بين التضخم والمعروض النقدى بالمعنى الواسع والإنفاق الحكومى فى مصر خلال الفترة الزمنية من ١٩٨٠- ٢٠١٦ من خلال استخدام اختبار سببية جرانجر ونموذج (VAR) وتوصلنا إلى وجود علاقة سببية فى اتجاه واحد من عرض النقود (M2) إلى التضخم وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة المعروض النقدى يترتب عليها زيادة فى حجم الطلب الكلى بما لا يتناسب مع حجم العرض الكلى وذلك لمحدودية الإنتاج مما يؤدى إلى تزايد الرقم القياسى للأسعار اى حدوث تضخم، ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التضخم والإنفاق الحكومى وقد يرجع اتجاه العلاقة من الإنفاق الحكومى إلى التضخم إلى أن زيادة الإنفاق الحكومى سواء كان جاري أو أستثمارى يساهم فى إحداث فائض فى الطلب الإجمالى المحلى مما يساهم فى رفع معدلات التضخم وكذلك نجد أن زيادة الإنفاق الحكومى يترتب عليها زيادة المعروض النقدى وبالتالى زيادة التضخم.وكذلك اتجاة العلاقة السببية من

التضخم إلى الإنفاق الحكومى وقد يرجع ذلك إلى أن أرتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدى إلى زيادة المصروفات فى الموازنة العامة للدولة وبالتالى زيادة الإنفاق الحكومى.

التوصيات :

أوصت الدراسة بضرورة إصلاح السياسات النقدية وربط التوسع النقدى بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وإصلاح السياسات المالية بما يكفل ترشيد الإنفاق الحكومى وتوجية الإنفاق الحكومى للمجالات الإنتاجية .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١ – السيد، إمامة مكى محمد والرشيد، طارق محمد(٢٠١٥)– "العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم فى السودان (١٩٩٠ – ٢٠١٢)"– **مجلة العلوم الاقتصادية** – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– (2) 16. Vol.

٢ – الصديق، حاج وابراهيم، سيد احمد (٢٠٠٧) – " منهجية قياس و استهداف التضخم بالإشارة إلى تجربة السودان "– **مجلة المصرفي** – السودان– العدد ٤٦ .

٣ – القزاني،عمر فرج (٢٠١٥) – " إشكالية العلاقة بين متغيرات الإنفاق القومي والتضخم في بلدان الربع النفطي ليبيا كحالة دراسية – دراسة تحليلية قياسية للفترة ١٩٧٠–٢٠١١ "– **مجلة جامعة الزيتونة** – العدد ١٤– ليبيا .

٤ – المزروعى،على سيف على (٢٠١٢) _ "أثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الإجمالى – دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٩٠–٢٠٠٩"– العدد الأول.

٥ – حمود، نوال محمود (٢٠١١) – " استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم" **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية** – مجلد ٤– العدد ٧– العراق .

٦ – شنطاوي، نور صلاح (٢٠٠١) – "أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الأردني – حالة الاردن (١٩٨٠–٢٠٠٩)" – **رسالة ماجستير** – جامعة اليرموك .

٧ – عبد الصمد، بوشنة (٢٠١٦)– "اختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير فى التداول النقدى على الناتج الداخلى الخام – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠–٢٠١٤)"– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير – **رسالة ماجستير** – الجزائر .

٨ – عبد الفتاح ، اسماعيل (٢٠١٢)– " التضخم الاقتصادى " – **معهد الدراسات المصرفية** – السلسة الخامسة – العدد ٣– الكويت .

٩ – علقم،موسى (٢٠١١)– "التضخم رغبة ام رهبة " –المال والاقتصاد (بنك فيصل الإسلامى السودانى)– العدد ٦٥– السودان .

١٠– على ،عثمان صالح محمد (٢٠١٧) – " سياسة الإنفاق الحكومى وأثرها على التوازن الاقتصادى فى السودان فى الفترة من ١٩٩٠–٢٠١٣ " – **رسالة دكتوراة** – جامعة أم درمان الإسلامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – السودان .

١١- فرحات، زينب زوارى (٢٠١٥)- " دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية – دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) "- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير – **رسالة ماجستير** – الجزائر .

١٢- فريد، طهراوى ومحمد ،بن البار (٢٠١٥)- " قياس العلاقات السببية السائدة بين التضخم، العرض النقدى والإنفاق العام خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)- **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية** – العدد ٤.

١٣- كدانى، محمد حسن ضرار (٢٠١٧) – "أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في السودان ٢٠٠٦-٢٠١٥"- **رسالة ماجستير** – جامعة النيلين – كلية الدراسات العليا – السودان.

١٤- لعجال، العمرية وأخرون (٢٠١٦) – " النفقات العامة وأثارها على الناتج الداخلى الخام فى الجزائر"_ **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** – جامعة زيادة عاشور بالجلفه – الجزائر – العدد ٢٧.

١٥- محمد،مجيب حسن (٢٠١٥) – "أساليب قياس التضخم فى الاقتصاد الليبى ١٩٨٥-٢٠١٠"- **مجلة المعرفة** – كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة الزيتونة- العدد٢- ليبيا.

١٦- مرقس،سمير سعد – " التضخم وأثاره السلبية اقتصادياً واجتماعيا"- **مجلة المال والتجارة** – مصر –العدد ٤٨٢-يونيو ٢٠٠٩ .

١٧- نعيم، معتز ومشعل، ياسر وعبد الكريم، سماح (٢٠١٤) " تحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقود فى الاقتصاد السورى (١٩٩٦- ٢٠١٠) "- **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية** – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٣٦ –العدد٤.

١٨- نورين، مجدى الأمين (٢٠٠٨) – " العلاقة بين التضخم وعرض النقود خلال الفترة من ٢٠٠٥يوليو ٢٠٠٧ "- **مجلة المصرفى السودان** – العدد ٤٧ .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 – Bozkurt,C (2014). "Money, Inflation and Growth Relationship: The Turkish Case". **International Journal of Economics and Financial Issues** .Vol. 4, No. 2 ISSN: 2146-4138. pp.309-322.

2 – Denbel , S.et al,(2016). " The Relationship between Inflation, Money Supply and Economic Growth in Ethiopia: Co integration and Causality Analysis". **International Journal of Scientific and Research Publications**, Volume 6, Issue 1, ISSN :2250-3153.

3 – Ditimi,A.et al. (2017)." The Upshot of Money Supply and Inflation in Nigeria".**Valahian Journal of Economic Studies,** Volume 8 (22) .Issue 2.

4 – Kaplan,F. and S. Gungor (2017)." The Relationship Between Money Supply, Interest Rate and Inflation Rate: an Endogeneity-Exogeneity Approach European ". **Scientific Journal** . Vol.13, No.1 . ISSN: 1857 – 7881.

5 – Nawaz,M.et al,(2017). " Correlation and Causality between Inflation and Selected Macroeconomic Variables: Empirical Evidence from Pakistan (1990-2012)".**Scientific Research Publishing Business**.9.pp 149-166.

6 – Nguyen,B. (2015)." Effects of fiscal deficit and money M2 supply on inflation: Evidence from selected economies of Asia ".Journal of Economics, **Finance and Administrative Science** 20 .pp 49–53.

7 – Onoh,O. and O. James (2017). " A Comparative Study of Monetary and Keynesian Theories on Inflation and

Money Supply in Nigeria". **International Journal of Economics and Financial Management,** Vol. 2 No. 1 . ISSN: 2545 – 5966 .

8 – Sola,O. and A. Peter (2014). " Money Supply and Inflation in Nigeria: Implications for National Development ".**Modern Economy**, Issue 4:pp 161-170 .

9 – Su,W.et al,(2016)." Is there Causal Relationship between Money Supply Growth and Inflation in China? Evidence from Quantity Theory of Money ". **Development Economics**, 20(3): 702–719.